جهاد الملك فيصل

مراحل العراق نحو جمعية الامم

للامين الريحاني

من كتابه « فيصل الاول » (قريب الظهور)

ما قدّر لملك من ملوك العرب في هذا الزمان اجتياز ما اجتازه الملك فيصل من غمرات المشاكل الوطنية والدولية . ولا قدر لسياسي من ساسة الدول الصغيرة ان يوفق مثله بين شتى العناصر المتضاربة التي اكتنفت المفاوضات لعقد معاهدة كانت تبدو دائماً في طور التكوين . فلم تكن الوضعية لتثبت حتى اساساً على حال من الاحوال . هي وضعية ذات انواء وظلال مضطربة متقلقلة ، وضعية معقدة بعوامل من التبدل والتغير كانت تنبعث ليس من لندن فقط ، بل من جنيف ، ايضاً ومن انقره وطهران والرياض . فأين من هذا الاضطراب ، وتضارب المنافع والاغراض ، طريق الثقة والاطمئنان ؟ اين تلك الطريق التي كان يتلمسها ويتحسسها الملك فيصل ، وقلما يجدها سليمة امينة . ولا غرو ، فقد كثر فيها لمع السراب ، وتعددت فيها الحفر والاخاديد ، فاشتد في الملك الحذر ، وازداد الاحتياط

انها لحرب سلمية ، انها لحرب في الغيب . وقد تخللت واقعاتها سحب من النازلات السامة ، فجعلت القناع ـ الستر ـ الخادعة ـ من لوازم الدفاع وقد كانت القضية رمضلاتها في منزلة من الخطورة تصغر عندها الشخصيات ، وان كانت ملكية ، وتضؤل المطامح الخاصة ، وان كانت لاكبر السياسيين . فمن اهم الواجبات اذن هو ان تحلّ هذه المعضلات ، وتسوّى تلك القضية على مبدأ العدل الثابت ، والرضى الدائم ، فضلاً عن التأمينات الوطنية والدولية . هي ذي الحقيقة الكبرى التي قلما غابت عن بال الملك فيصل . فقد كان ، والحق يقال اشد ملوك العرب شعوراً باشتراك المنافع ، وأكبرهم تقديراً للوضعية الاوربية في ذا الاشتراك

على ان واجبه الاول هو في صون حقوق البلاد من غوائل السياسة التي مرّ ذكرها ، سياسة المخاتلة والمين . وهمه الاول هو ان يحفظ المملكة الفتية من عوادي الشقاق والفوضى التي بدأت تفتك بها في اواخر السنة الاولى من حياتها . وقد أشفق الانكليز انفسهم مما كان يهدد العراق يومئذ . فكتبت المس بل الى امها في شهر آب سنة ١٩٢٢ تقول « انا نخشى انفجاراً ثانياً » (وهي تشير الى الانفجار الاول ، اي الثورة الاخيرة)

ولكان الانفجار لولا صبر فيصل وتعقله ، ولولا حنكته وبعد نظره . وما بالى ان يتم بانعداء

للانكليز ، وما بالى ان يثنان انه يؤثر مصالحهم على مصالح البلاد . فقد مر باقسامهم الانكليزية والعراقية مر الكرام ، ومشى الى غرضه بقدم ثابتة ، وهمة صادقة . وما كانت مهمته هذه من المهمات التي يغبطه عليها احد من السياسيين او الحكام . فهناك الدسائس والمؤامرات والمخاتلات والخيانات ، يغالبها ويتغلب عليها . وهناك الاقليات والعشائر المطيعون دائماً في مناوأته ، يداريهم ويجاملهم ليستميلهم اليه . وقد كان لكل خطوة اتجاه ، ولكل خطة اسلوب يختص بها . وكانت كلها بمجموعها تؤدي به من موحل الى آخر اوحل منه . ومع ذلك كله فقد كان هدفه طول ذلك الجهاد واحداً — هدفاً بعيداً ثابتاً ناصعاً لا يتغير ، ولا يثنيه عنه شيء في سفالات الناس وحماقتهم ، او في نكد الزمان وعواديه . وهذا الهدف هو عصبة الامم . سعى وجاهد فيصل ليصل بالعراق الى عصبة الامم، لا لفضل فيها خاص، بل للتخلص بواسطتها من هذا الشيء الذي ولدته — من هذا الانتداب ابغضها ، ومن غيره

وقد كان عليه ان يقود العراق في اجتيازه المراحل ، الواحدة بعد الاخرى ، الى تلك المحجة البعيدة . ولكنه كان مقيداً في القيادة بخطة اخرى غير خطته ، بل بخطط غير تلك التي كانت توحي بها السياسة الفيصلية . كيف لا ، وللانكليز وجهة نظر يجب ان تتقدم ، وان تغيرت كل يوم ، وجهة نظره ، او تلتئم بها . كيف لا وللانكليز حق في الارشاد ، وأساليب في الارشاد عجيبة . فعليه ان يسلك بموجبها ، او يتلمس سبيله بتعقل انكليزي ، كما يتلمس الجواد طريقه خلال الضباب في لندن

بل كان عليه ان يرى وراءه كما يرى امامه ، وان يحسن فوق ذلك شيئاً من علم المناقضات . وها نحن في الفصل الاول من هذا العلم الطريف ، تعقد معاهدة تحالف مع حكومة دستورية نيابية ، لا مجلس نيابي لها ولا دستور ! ولا بأس فانه من الممكن ، في علم المناقضات ، ان تجر العربة الحصان(١)

وعند ما تدنو ساعة الاعجوبة — اي عند ما تشرع الامة في سن دستورها الاساسي — ينبغي ان لا يحدث ما قد يمنع الحصان من السير وراء العربة . وبكلمة عربية مجردة من المجاز الانكليزي ينبغي الا يكون في دستور الامة — ذات السيادة — ما يناقض مضمون المعاهدة ، ولقد حاول فيصل ان يسير بثور هذه الحكمة الانكليزية — ان يهتدي بهذا الهدي البعيد الضياء — وان يفوز فوق ذلك بحب شعبه واحترام جيرانه . فهل افلح سعيه هذا المثلث الزوايا ؟ سنعود الى هذه المسألة ونتقصاها في الفصل التالي. اما الآن فعلينا ان نتبع الحوادث

بعد ايام من عقد المعاهدة صدر بلاغ ملكي بوجوب انتخاب المجلس الوطني التأسيسي يجتمع في الشهر الاول من سنة ١٩٢٣ . ولكن المعارضة المثمرة حالت دون مباشرة العمل . وكانت تزداد شدة في الشيعة ، اذ افتى المجتهدون بمقاطعة الانتخابات ، وهم يموهون سياستهم الفارسية بما يظهر من عطفهم على الاتراك . وكان آية الله الشيخ مهدي المخالصي اشد زملائه تطرفاً وانكرهم مكابرة حق في مجابهة الملك . فغضب رئيس الوزارة عبد المحسن السعدون غضبته الاولى وامر بنفي آية الله الكبرى

وعند ما أبعد الشيخ مهدي المخالصي الى بلاد فارس ، صاح زملاؤه محتجين ، وختموا احتجاجهم

(١) مثل انكليزي يضرب لمباشرة الامور من آخرها

بان حمل كل منهم عصا الترحال ، وقفض عن نعله غبار العراق . راحوا يشاركون اخاهم الاكبر منقاد في طهران . شمس السعدون . ولكن الخيبات ظلت قائمة في سبيله . بل كانت المحنة تشتد بدعاة اولئك المجتهدين ، على يدهم ، وبصنوات اتباعهم الحارة

فزع الملك وفزع السيد الى السعدون . توحدت قوات البلاط والمفوضية والحكومة على المعارضة فنشت في ساعدها ، وما تمكنت من القضاء عليها ، وقد استمرت الحال هذه سنة كاملة ، سقطت خلالها وزارة السعدون . فجاء جعفر باشا العسكري بأمر ملكي يستأنف الجهاد جهاد المعارضين باقتحاب المجلس لانه كما ادعوا سيسن قانوناً يتضمن الاعتراف بالمعاهدة . مضت وزارة جعفر في سبيلها ، وكانت تمدها المفوضية ويمدها البلاط بكل ما لديهما من القوة القانونية والنفوذ الادبي غير القانوني وكانت في النهاية موفقة . جرت الانتخابات ، واجتمع المجلس التأسيسي الذي فتحه الملك فيصل في ٢٧ آذار (مارس) سنة ١٩٢٤ اي بعد سنة وخمسة اشهر من يوم توقيع المعاهدة

وفي خلال ذلك عقدت وثيقتان في لندن ولوزان هما للعراق على جانب من خطر الشأن . الاولى الملحق الذي جعل مدة المعاهدة اربع سنوات بدل العشرين سنة ، والثانى عهد الصلح بين تركيا والحلفاء جاءت هاتان الوثيقتان مدداً للحكومة في خضم شوكة المعارضة ولو خارج المجلس . اما في المجلس فقد كان الوطنيون المتطرفون الاكثرية فيه ، فحملوا على المعاهدة ، وخصوصاً على ملحقاتها الثلاثة التي تتعلق بالجندية والمالية والقضاء حملات شديدة ، تخللها نوع من الجدل لا يندر في الشرب ويستغرب في الشرق . فدارت رحى القتال ، بالايدي والكراسي ، بينهم وبين انصار الحكومة . وكان حزب العمال البريطاني قد فاز في الانتخابات فتولى الحكم هناك ، فقاد المتطرفون بوزارته كير الآمان ، واسمعوا في العصيان . ان احرار بغداد يحيون احرار العمال بلندن ، ويستعطفونهم

وقد رأى المندوب السامي الجديد السر هنري دوبس شيئاً من البراعة في هذه المناورة ، فحاول مقابلتها بتعديل الاتفاق المالي وهو غير متيقن ما قد يكون موقف الحكومة الجديدة فيه . وما عتم ان جاءه الخبر اليقين . فلا يزال النور في وزارة المستعمرات نور المستر تشرشل ، ولا تزال القاعدة في عهد العمال كما كانت في عهد السلف — « العجلة تجر الخصان »

اجل يجب ان تقر المعاهدة قبل كل شيء . وبعد ذلك «تعيد الحكومة البريطانية النظر في تعهدات العراق المالية » وكان احرار بغداد يتوقعون غير هذا من اخوانهم احرار لندن ! فازدادوا تمرداً اذ رأوا عكس ما أمّلوه ، وتفانوا ، لجأوا الى الكراسي ، في سبيل المعارضة . فارسلت اذ ذاك وزارة المستعمرات بلاغها المصعق ما ان لم يتخذ المجلس في اليوم العاشر من حزيران (يونيو) او قبله قراراً حاسماً ، تحسب الحكومة البريطانية المعاهدة مرفوضة وتسترعي نظر عصبة الامم الى الارتداد . وبكلمة اخرى قد انذرت العراق بالحكم الانكليزي التام ، بالحكم المباشر

ومما شجع الحكومة البريطانية يومئذ في ذا العمل مفاوضتها والاتراك في مسألة الحدود العراقية الشمالية . وقد كانت الموصل موضوع البحث والنزاع . فهل تفادون بالموصل ، يا أحرار بغداد ؟ نعم .

الموصل . ستخسرون الموصل . وسرى انهم في الدوائر السياسية ، وفي الاندية ، ستخسر الموصل حتماً اذا رفضنا المعاهدة

وكان المجلس قد ارفض لاجل غير مسمى ، فصدر الامر باجتماعه ثانياً فأطلع الامر ثلثان او اقل من أعضائه . وعند ما جاء اليوم العاشر من حزيران ، وأدبر نهاره ، وأقبل ليله ، لم يكن في المجلس العدد الكافي للنصاب القانوني . فبادر بعض رجال الحكومة والبلاط لكشف الحقة . راحوا يفتشون في بغداد عن الاعضاء المتلكئين والمختبئين ، فاهتدوا اليهم وتوسلوا ، حاسنوهم بالكلام ، وجاملوهم ووعدوهم وتوعدوهم ، وظفروا بعد ذلك بهم . فجاءوا المجلس وكمل النصاب في الساعة الاخيرة قبيل نصف الليل . وكانت تلك الليلة من ليالي فيصل المدلهمة . ولكنه في الساعة الثانية عشرة من تلك الليلة تنفس الصعداء ، اذ جاءه الخبر ان المجلس قد أقر المعاهدة[1] على أنه اضاف الى الاقرار ملحقاً يعرب فيه عن امله بأن تعدّل الحكومة البريطانية ، برأيها بوعدها الاتفاق المالي في القريب العاجل وألاّ تتنازل لتركيا ، في أي حال كان ، عن ولاية الموصل . وبعد ذلك استأنف اعماله بهدوء وسكينة . فأنجز الدستور وقانون الانتخاب وأقرهما ثم ارفض عقده وتفرق اعضاؤه

هذي هي المرحلة الاولى التي اجتازها العراق في طريقه إلى عصبة الامم . وقد اجتازها بالرغم عن مناصبة الشيعة ومقاومتها ، من دون ان يحدث ما ينكد عيش المشرعين والمعاهدين . ومن الحقائق الثابتة الاخرى هو ان الحكومة البريطانية سترشح العراق لعضوية العصبة في سنة ١٩٢٨ أي بعد اربع سنوات من تاريخ معاهدة لوزان . وماذا عسى أن يكون بعد ذلك شأن المعارضة ؟ بل ماذا عسى أن تقول في الحكومة البريطانية . وقد برهنت في تلك السنة أي بعد شهرين من اقرار المعاهدة على صدق نياتها . فقد وقف اللورد بارمور في مجلس العصبة بجنيف في دورة ايلول (سبتمبر) يقدم المعاهدة الانكليزية العراقية وملحقاتها للموافقة ، ويقول : قد تقدم العراق في السنتين الاخيرتين تقدماً سريعاً مما يجعل سياسة الانتداب وفقاً لمادة ٢٢ من ميثاق العصبة غير موافق له بعد حين . ثم اعرب عن يقين أنه سيصبح في سنة ١٩٢٨ أهلا لعضوية العصبة فترشحه الحكومة البريطانية لذلك

وقد نهجت هذا المنهج الحكومة البريطانية في تقريرها عن العراق لعام ١٩٢٥ وتكلم مندوبها أمام لجنة الانتدابات الدائمة بلهجة أصرح من لهجة اللورد بارمور عن تقدم الحكم الوطني الدستوري . ومما لا ريب فيه أن بريطانيا كانت راغبة في إنهاء الانتداب رغبة العراق رغبة صادقة ، اللهم بعد ان يكون قد أمنت بواسطة المعاهدة علاقتها ومصالحها هناك

وها هنا حد السلامة . ها هنا تجابه الحكومتين العقباتُ التي نشأت عن مسألة الحدود التركية العراقية ومع أن نيات الحكومة البريطانية كانت صادقة شريفة فيها كذلك ، فقد أخفقت مساعيها لحل المشكل مباشرة ، فاضطرت إذ ذاك أن تحيل المسألة إلى عصبة الامم عملا بمضمون معاهدة لوزان . وقد عينت العصبة بناء على ذلك لجنة من قبلها فزارت العراق في أوائل سنة ١٩٢٥ وقضت ثلاثة أشهر تستكشف

(١) كان الاعضاء ٦٦ فوافق على القران ٣٦ وقاومه ٢٤ وامتنع التسعة الباقون عن الاقتراع

الحدود الشمالية وتحققها وتدرس أحوال الاقليات هناك وتسمع شكواهم ويتداولون

وكان الاشوريون اشد تلك الاقليات المزعجة ازعاجاً . مع انه لم يكن لهم في ذلك الحين على الاقل ما يسوّغ الشكوى . بل كانوا عكس الامر مغمورين بالعطف . مدللين . عطفت عليهم حكومة جعفر . ودللتهم حكومة ياسين وجاءهم حتى من الملك فيصل الكلمة التي فيها كل الضمان والامان . فقد تعهدت الحكومة العراقية أن تقدم الاراضي لاولئك الذين يضطرون بعامل التحديد الجديد ان يخرجوا من بلادهم . وان تنشىء ادارات محلية تضمن لهم الحد الاقصى من الحرية في مزاولة اعمالهم ، وفي المحافظة على تقاليدهم وثقافتهم . وقد كان لموقف الحكومة العراقية الوقع الحسن في نفس اللجنة فخططت منطقة الحدود التي ضمنت ولاية الموصل للعراق

غضب الاتراك لذلك ، وبعد ان أعلنت الحدود الجديدة التي دعيت « بخط بروسل » . اخترقت جنودهم تلك الحدود . وهجموا على بعض القرى فذبحوا باهلها الاكراد والاشوريين . وتقدموا في اغارتهم جنوباً وهم يهددون بالاستيلاء على الموصل . فرجعوا حتى عصبة الامم التي عينت لجنة اخرى لاعادة النظر في تلك الحدود . فجاءت اللجنة الثانية وساحت ودرست وحققت وقدمت تقريرها الى العصبة في جلسة كانون الاول (دسمبر) سنة ١٩٢٥

وبينما كانت اللجنة قائمة بعملها في الشمال انتخب العراق مجلسه النيابي الاول . فتحه الملك فيصل في غرة تموز (يوليو) ، وهو مستبشر بهذه الخطوات التي تقرب تلك الحجة القصية بجنيف . فها كم دستورنا ، وها كم مجلسنا النيابي ، وهذه حدودنا الشمالية قد تحددت . فاذا يبقون بعد ذلك منا ؟

سافر الملك فيصل الى اوربا في الشهر الثاني وهو على توعكه ووهن جسمه فرح مبتهج . فقد راح في هذا الصيف مستشفياً ومستكشفاً جوّ السياسة . وكان امله أن يصل بالعراق الى العصبة قبل الموعد . وما المانع ونحن نجتاز المرحلة بعد الاخرى بسرعة مدهشة . فراسل وحادث وقابل من لهم النفوذ الاكبر في السياسة الدولية وفيهم المخلصون والمحبون وظل على اتصال بهم وهو يستشفي بأحدى مدن الينابيع المعدنية بجنوب فرنسا . وهناك النير المخلصين والمحبين في حومة السياسة الدولية ، والنير العاملين في سبيل السلام والنير الآمرين بالمعروف وهم من اصحاب الامر والسلطان . وكان لاصواتهم وهمساتهم وحتى لانفاسهم في الجو المضطرب مكان ، أي مكان . ولا بد ان يكون قد سمع فيصل ، كما سمع بطل الرواية سكيت [1] بعض اصوات الحقيقة في ذلك الصيف من فم « بنات الديجور » بنات عم الفاتنات في النقد . وأخلق بهن ان ينطقن ، إن في هذا الشرق او في ذاك الغرب ، باسم زمان عنّل زنيم

« المليح قبيح ، والقبيح مليح —
هات الحطب وهات الشيح
واتفخي ، واتفخي ، واتفخي يا ريح » [2]

---

(١) هي من روايات الشاعر الانكليزي الاشهر شكسبير ، وفيها تشاهد العراقات اللواتي يسمونهن « بنات الديجور »

(٢) هذا ما تقوله الساحرات الثلاث في تلك الرواية ، ومعناه ان ما يراه الناس مليحاً هو قبيح في الحقيقة ، وما يرونه قبيحاً هو عندنا حسن . وقد جاءت بهذا المعنى الآية : « وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم »

ايه ايتها السواحر الشقيقات . الباخعات والثاقبات . ايه بريطانيا وتركيا وجنيف . انفخي في النار السياسية . انفثن في العقد الدولية . وقلّسن . وقلّسن في باقي الاسرار . حول النار . وتبأن لهذا الملك العربي ، المتحدر من صلب نبي العرب

فيصل العراق :

النجم بعيد قريب ،

والعصبة اخت الحبيب ،

هات الحطب ، وهات الشيح ،

وانفخي ، وانفخي ، وانفخي يا ريح

فيصل العرب :

على منزل العصبة غزل العراق ،

وغزل الشقاق والاشتياق

وكان مجلس العصبة يدرس في ذلك الحين تقرير لجنة الحدود الثانية ، فاثبت في جلسة كانون الاول (دسمبر) ما قررته اللجنة الاولى — اي خط بروسل — على شرط — على شرط ان تعقد انكلترا والعراق معاهدة جديدة لمدة خمس وعشرين سنة ! « المليح قبيح والقبيح مليح ... »

وكان فيصل قد عاد الى بغداد متشائماً ، ولكنه لم يتوقع مثل هذا الشؤم ، ومثل هذه الكريهة. ماذا عدا عما بدا . فقد اقرت العصبة منذ سنة (في جلسة ايلول سنة ١٩٢٤) المعاهدة العراقية الانكليزية واقرت الملحق الذي خفض مدتها من عشرين سنة الى اربع سنوات . فما الذي جرى خلال السنة ليبرر هذا الانقلاب ؟ وما السبب يا ترى في رفض الملحق ونبذه ؟ هل وقفت العصبة هذا الموقف الجديد لخير بريطانيا العظمى ، ام لخير تركيا ، ام لخير العراق ؟ ام هل كانت قد اشربت حب الاشوريين والاكراد فهامت بهم ، واغدقت عليهم خمساً وعشرين سنة من بركات الحماية البريطانية ؟

لاشك ان الاقليات في ولاية الموصل كانت يومئذٍ في حاجة الى الحماية ، وخصوصاً من غوائل الاتراك ، ولكن العراق كان مستعدًّا وقادراً . فضلاً عن حليفته العظمى : ان يقوم بهذه الحماية ، اضف الى ذلك ان دستور العراق يضمن لهذه الاقليات كل ما لسواهم في البلاد من الحقوق المدنية والدينية. فاذا فوق هذا تبتغي عصبة الامم ؟ وكيف تسوّغ موقفها الشاذ المخوف بالفموض ؟ انه لمن الصعب جداً ان ندرك الحقيقة كلها في نيتها واغراضها . فهل هي في عملها انسانية الشعور والاحسان . تعطف على اقلية مظلومة . وقل مهددة بالفناء . وتود ان تخلصها وتضمن لها اسباب العيش والاطمئنان ؟ ام هي في عملها اوروبية النزعة ، مسيحية الشعور ، تفصل بين دولتين اسلاميتين من جهة . وبينها وبين دولة مسيحية كبرى من الجهة الاخرى . تسمح بالدخول على مقرراتها لاغراض اقلية مسيحية . او بالحري لاغراض رؤساء تلك الاقلية الدينيين . واصحاب المصالح من اشياعهم ؟ انه لا يسهل ان نتغلب على اعتقادنا في صحة الموقف الاول . من ان نتغلب عليه في الثاني

ولكن التحليل لا يريح البال ولا يدخل على القلب السرور . حملت بريطانية قرار العصبة الجديد وساومت في تنفيذه فوصلت المعاهدة الجديدة الى بغداد في اواخر كانون الاول (دسمبر) فوقعها رئيس الوزارة السعدون بعد ان وعده المندوب السامي الوعود في ما يتعلق بالاتفاق المالي وبدخول العراق في عصبة الامم . ثم جاء الرئيس بالمعاهدة الى المجلس فتصدت لها المعارضة يتقدمها ياسين الهاشمي وطلبت ان تحال الى لجنة خاصة للدرس فرفض السعدون الطلب واقترح ان تكون المناقشة سريّة فأيّد اقتراحه رجال حزب التقدم وكانوا قد رفعوا اليه عريضة يلحون فيها بالاسراع في المناقشة . وعند ما اخرج المتفرجون خرج كذلك رجال المعارضة فلم يبال الرئيس بذلك . وعند ما اقفلت ابواب المجلس قام بكلمة وجيزة صريحة شديدة : أيها السادة اذا رفضنا ان نقرّ هذه المعاهدة خسرنا الموصل . وما زال الامر كذلك فلا بأس اذا جاملنا المندوب السامي في طلبه بل في طلب وزير المستعمرات المستر إمري وهو ان يتم الاقرار قبل افتتاح دورة المجلس النيابي البريطاني في اول شهر شباط (فبراير) وكان المجلس او ما بقي فيه بعد خروج المعارضة من حزب السعدون فبالغ بالمجاملة بعد الحوقلة والاتكال على الله . وأقر المعاهدة اكراماً للموصل لا للمستر إمري في ١٨ كانون الاول (دسمبر) بما يقارب الاجماع[1] . وفي هذه المعاهدة عاد الانكليز الى تعديل نص عهدهم الذي يتعلق بدخول العراق عصبة الامم فجاء كما يلي : « عند ما تنتهي المعاهدة الاولى عملاً بالملحق المعقود في شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، وبعد ذلك في كل اربع سنوات متوالية الى ان تنتهي الخمس وعشرون سنة اي مدة المعاهدة الجديدة ، وتنظر الحكومة البريطانية في هل يمكن أن تتوسط لادخال العراق في عصبة الامم » هو المطال والتحلّل ، بل هو العهد المنقوض . وقد رطم العراق وتضعضع . وأسى الملك فيصل في حال جهاد شبيهاً بحاله في سنة ١٩٢٢ ، بل اشد واتكد . واحر قلباه من قلبه شبم . . .

ومع ذلك فما وهن منه العزم ولا ضعفت ثقته بالله وبنفسه . بل كان دائماً يقول : سنسير بعون الله من معاهدة الى اخرى ، وسننظر بالتي فيها حقنا بأجمعه — سننظر بالمعاهدة التي سندوم . وبعد بضعة اشهر انمحت آماله وآمال العراق المعاهدة الثلاثية — التركية العراقية البريطانية — التي عقدت في انقرة في الخامس من شهر حزيران سنة ١٩٢٦ ، فاعترفت تركيا بخط «بروسل» وسلمت للعراق بولاية الموصل

وقد ادب الملك مأدبة رسمية احتفالاً بهذا الحدث وتمثيلاً به ، فخطب خطبة اعرب فيها عن رغبته الشديدة بالسلم وجيرانه كلهم ، وانه سيبذل ما في طاقته في هذا السبيل . وقد اشار المندوب السامي في تقريره الى هذه الخطبة فقال : وقد اعرب الملك عن امتنانه للحكومة البريطانية وتقديره لجهود ممثليها في سبيل العراق » . ولكن الحوادث التي تابعت بعد ذلك وتفاقمت لا تشف عن شيء من روح الامتنان والتقدير . ليصور المندوب صوره السياسية الزاهية الالوان . ليموه وينمق ما يشاء وشاءت سياسة الحال ، فان الحقيقة البارزة الناصعة هي ان العراقيين فقدوا الثقة بالانكليز ، فقدوها كلها ؛ وكان احتقارهم لممثلي الحكومة البريطانية يزداد يوماً فيوماً ، احتقروهم فمقتوهم [للفصل تتمة]

(١) من الثانية والثمانين ، عدد اعضاء المجلس ، كان تسعة وثمانين و ١٩ من المعارضين الذين خرجوا والباقي ٥٨ اقروا المعاهدة